

إشكاليات النظام السياسي الفلسطيني والحلول المقترحة للخروج منها

The problems of the Palestinian political system and the proposed solutions to exit

ضياء نعيم الصفدي *

باحث ماجستير، تخصص قانون عام، الجامعة الإسلامية بغزة - فلسطين

dsafadi9@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/15. تاريخ القبول: 2022/03/07 تاريخ النشر: 2022/04/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تبيان النظام السياسي الفلسطيني وأهم التحولات والإشكاليات التي مر بها، وتدور الإشكالية بين ثلاث محاور، وهي غياب منظمة التحرير، وتوقيعات أوسلو، والانقسام السياسي الفلسطيني. واتبع الباحث المنهجين التاريخي والوصفي، وذلك لوصف النظام السياسي الفلسطيني مع التحولات التاريخية والإشكاليات التي مر بها. وتوصل الباحث لعدة نتائج كان أبرزها أن الإشكالية الأكبر في الوقت الراهن هي وجود البرامج السياسية المختلفة؛ برنامج (مفاوض) في الضفة الغربية ويمثله السلطة الوطنية، وبرنامج (مقاوم) في قطاع غزة ويمثله حركة حماس. ومن أبرز توصيات الدراسة العمل على إنهاء الانقسام والاحتلال باستراتيجيات مختلفة واسقاط كل مؤسسات أوسلو، مع إعادة صياغة القانون الأساسي والنص صراحة على نظام نيابي يتماشى مع الحالة الفلسطينية وهو النظام الفيدرالي.

كلمات مفتاحية: النظام السياسي _ منظمة التحرير _ السلطة الوطنية _ فلسطين _ أوسلو.

Abstract:

The study aims to clarify the Palestinian political system the most important transformations and problems and the problem between three axes, the absence of the Liberation Organization, Oslo signatures and the Palestinian political division. The researcher followed the historical and descriptive approaches to describe the Palestinian political system with the historical transformations they passed. The researcher for several results was highlighted by the biggest problem currently is the presence of different political programs (negotiations) in the West Bank and represented by the National Authority and a Program (Resistant) in the Gaza Strip and represented by Hamas. One of the most prominent recommendations of the study is to end division and occupation with different strategies and to drop all Oslo institutions, with the reformulation of the Basic Law and the text expressly in a parliamentary system in line with the Palestinian situation and is the federal system.

Keywords: Political System - LLC - National Authority _ Palestine _ Oslo.

1. مقدمة

قبل الدخول في موقع النظام السياسي الفلسطيني لابد من التعرف على بعض الحقائق، منها: أن السلطة الوطنية الفلسطينية ليس دولة بالمعنى الفني الدستوري الدقيق؛ وذلك لخضوع الأراضي الفلسطينية تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، إذ لا نستطيع القول بوجود نظام سياسي متكامل دون وجود دولة سيادية، كذلك يعتبر النظام الأكثر تعقيداً وذلك بالنظر للقوانين التي حكمت فلسطين على المستوى التاريخي كالقانون العثماني، والقانون الأردني في الضفة الغربية، والقانون المصري في قطاع غزة، والأوامر العسكرية الإسرائيلية، ومما زاد النظام تعقيداً هي حالة الانقسام - بين حركتي فتح وحماس - مما أدى لوجود البرامج السياسية المختلفة المتعارضة على الإقليم ذاته.

أما بالنسبة لنظام الحكم والمنصوص عليه في المادة (5) من القانون الأساسي 2002 " نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية وينتخب فيه رئيس السلطة الوطنية انتخاباً مباشراً من قبل الشعب وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطيني" يظهر من ذلك أن المشرع الفلسطيني لم يحدد نظام حكمه من بين الأنظمة النيابية المعاصرة هل هو برلماني أم رئاسي أم شبه رئاسي أن نظام الجمعية.

ويجدر الإشارة إلى أن دراسة النظام السياسي تمتد لكل ما يتعلق بصناعة القرار، كالأحزاب السياسية والقوى المعارضة، والبيئة، وطبيعة التفاعلات الداخلية للدولة وارتباطها بالعلاقات الخارجية بما في ذلك القواعد القانونية.

2.1 أهمية الدراسة

أ. تبيان ماهية النظام السياسي الفلسطيني، ومكوناته، وعناصره الفاعلة، وإشكالياته؛ على المستويين التاريخي والتطبيقي.

ب. البحث عن آليات الخروج من تلك الإشكاليات.

3.1 إشكالية الدراسة

تدور إشكالية الدراسة بين ثلاث محاور مرتبطة ببعضها البعض ألا وهي: غياب منظمة التحرير الفلسطينية، وتوقيعات أوصلوا، والانقسام الفلسطيني المتشردم؛ وذلك لأن منظمة التحرير تعتبر مرجعية وأهم مكونات النظام السياسي الفلسطيني وغيابها في الحقل السياسي أدى لتوقيعات أوصلوا والتي أوجدت لنا مشروع سياسي - وليس دولة فلسطينية - ومن ثم الانقسام الفلسطيني.

4.1 منهجية الدراسة

اتبع الباحث المنهجين التاريخي والوصفي؛ وذلك لوصف النظام السياسي الفلسطيني مع الإشكاليات والتحوليات التاريخية التي مر بها.

5.1 خطة الدراسة

تحتوي هذه الدراسة على مبحث تمهيدي ومبحثين، وتم تقسيم الدراسة لمرحلتين: (الأولى) البحث في إشكاليات مرحلة ما بعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك باعتبارها مرحلة فاصلة في تاريخ النظام السياسي الفلسطيني،

(الثانية) البحث في إشكاليات مرحلة ما بعد إتفاقية أوسلوا، وذلك لأنها تعد من التجارب المتطورة في النظام السياسي، أي ولادة السلطة الوطنية الفلسطينية.

مبحث تمهيدي: عرض تاريخي للنظام السياسي الفلسطيني 634م - 2022م

المبحث الأول: إشكاليات النظام السياسي ما بعد منظمة التحرير الفلسطينية 1964م-1993م.

المبحث الثاني: إشكاليات النظام السياسي ما بعد اتفاقية أوسلوا 1993م-2022م.

2. عرض تاريخي للنظام السياسي الفلسطيني

يقتضي العرض التاريخي الرجوع للعصور القديمة للنظام الذي كان يسود أرض كنعان، حيث كان لكل مدينة كنعانية ملكها إلى أن جاء العهد الفارسي ثم اليوناني ثم العهد البطلمي فالروماني البيزنطي، ثم تتابع تطور أساليب الحكم في ظل الحكم العربي في عهوده وذلك منذ فتح المسلمين لفلسطين عام 634م⁽¹⁾، ثم توالى الأحداث والأزمات وبعد هزيمة المماليك على يد العثمانيين عقب معركة الريدانية ومرج دابق بين عامي 1516-1517⁽²⁾، دخلت فلسطين في حوزة الدولة العثمانية، وأعلن الدستور العثماني عام 1876 وطبق هذا الدستور على الأراضي الفلسطينية باعتبارها جزءاً من الدولة العثمانية، وكفل هذا القانون الحقوق والحريات وبيّن الوزراء والقضاء وإدارة الولايات ومجلس الأمة وغيرها⁽³⁾، وظل هذا القانون مطبق إلى قيام الحرب العالمية الأولى.

وفي عام 1917 إنتقلت فلسطين من حوزة الحكم العثماني للخضوع تحت الانتداب البريطاني رسمياً عام 1922 والذي على إثره صدر مرسوم دستور فلسطين - من سلطة أجنبية - وقد حدد نظام الحكم في فلسطين والذي يقوم على أساس الحكم المطلق للمندوب السامي، ولا يحق لأحد مشاركته من الفلسطينيين، وكان له حق حل المجلس التشريعي بموجب منشور يصدره في أي وقت، ولم يكن يحق للمحاكم أن تمارس أي إجراء مهما كان نوعه في مواجهة المندوب السامي⁽⁴⁾، وبالنظر لطريقة إصدار هذا الدستور فقد صدر بأسلوب المنحة⁽⁵⁾، وعلى إثر حرب 1948 وإعلان قيام الاحتلال الإسرائيلي، وبعد مباحثات متوترة بين الهيئة العربية العليا⁽⁶⁾ (التي كان يترأسها أمين الحسيني) وبين جامعة الدول العربية، تم إعلان قيام حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، وتم الاعتراف بهذه الحكومة ثلاث حكومات عربية وهي السعودية ولبنان وسوريا، وقد صدر عن هذه الحكومة دستوراً مؤقتاً لفلسطين والذي جاء متضمناً سبعة عشر مادة، ويعتبر دستور مدون في وثيقة ويندرج تحت طائلة الدساتير المرنّة⁽⁷⁾.

وفي عام 1952 صدر دستور المملكة الأردنية الهاشمية والذي يعد من الدساتير المكتوبة والجامدة، وطبق هذا الدستور على الضفة الغربية، ثم خضع قطاع غزة للإدارة المصرية والتي أصدرت القانون الأساسي عام 1955، ويعد قانون مؤقت صادر بإسلوب المنحة، ثم أصدر رئيس الجمهورية المصرية النظام الدستوري لقطاع غزة عام 1962 والذي أكد في ديباجته أن فلسطين جزء عزيز من الوطن العربي، وأهلها عرب أحرار من صميم الأمة العربية المجيدة...⁽⁸⁾، وفي عام 1964 تم تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية والتي تعتبر مرجعية وكأحد المكونات الفاعلة في

النظام السياسي الفلسطيني، والتي كان للجمهورية المصرية الدور الأكبر في تأسيسها؛ وذلك لتشكيل هوية قانونية للفلسطينية، وتخفيف الأعباء عن عاتق مصر، وقد واجهت المنظمة الكثير من العقبات والتفاعلات الإقليمية والدولية كموقف السعودية، واستقالة الشقيري، وأحداث أيلول الأسود، والحرب الأهلية في لبنان، ومجزرة حمام الشط، وإعلان وثيقة الاستقلال وغيرها من التفاعلات والتي سنتحدث عنها في المبحث الأول.

ثم نشأ الحكم الفلسطيني عقب إتفاقية أوسلو الموقعة في 13 سبتمبر 1993 في واشنطن بين منظمة التحرير والاحتلال الإسرائيلي، والذي نتج عنها السلطة الوطنية الفلسطينية، ثم تلى هذا الاتفاق عدة إتفاقيات سياسية مع الجانب الإسرائيلي كاتفاق (غزة أريحا) واتفاق (أوسلو 2)، وسنتحدث عنهما في المبحث الثاني.

ثم أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية قانون الانتخاب رقم (15) لسنة 1995، وفي العام 1996 جرت الانتخابات العامة الأولى (رئاسية، وتشريعية) في (القدس، والضفة الغربية، وقطاع غزة)، وتم تشكيل أول برلمان فلسطيني سمي بـ " المجلس التشريعي الفلسطيني " وفي عام 1997 تم إقرار مشروع القانون الأساسي من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني، ثم أحيل لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية للمصادقة عليه، وقد صادق عليه بتاريخ 2002/5/29⁽⁹⁾، ويلاحظ أن الرئيس قد خالف القانون الأساسي في مادته (1/57) والتي بينت أن رئيس السلطة الوطنية يصدر القانون بعد أن يقره المجلس التشريعي خلال 30 يوم، وليس بعد 5 سنوات!، وعُدل القانون الأساسي مرتين، بتاريخ 2003/3/18 وذلك بإستحداث منصب رئيس الوزراء وتحديد صلاحياته، ويجدر الإشارة أن استحداث هذا المنصب يعتبر أحد أهداف خطة خارطة الطريق، وعُدل مرة أخرى بتاريخ 2005/8/13 والتي تعلقت بتحديد مدة الرئاسة ومدة المجلس التشريعي⁽¹⁰⁾. وفي نوفمبر 2004 توفي رئيس السلطة الوطنية (ياسر عرفات)، وفي عام 2005 جرت انتخابات رئاسية نتج عنها فوز مرشح حركة فتح، وفي عام 2006 جرت الانتخابات التشريعية نتج عنها فوز حركة حماس بأغلبية المقاعد، الأمر الذي ولّد نظام سياسي من رئيس ورئيس وزراء من حزبين وبرنامجين مختلفين بالتالي ولد الانقسام السياسي عام 2007.

وفي العام 2011 تقدم رئيس السلطة الوطنية بطلب للجمعية العامة لتصبح فلسطين دولة، وفي العام 2012 أصبحت دولة مراقب غير عضو - لا يحق لها التصويت - وفي العام 2014 تم تشكيل حكومة التوافق الوطني بعد الاتفاق على المصالحة من قبل حركتي فتح وحماس إلا أنها باتت بالفشل التام، وفي العام 2015 دخلت فلسطين في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وفي العام 2018 أعلن رئيس السلطة الوطنية - محمود عباس - بأن المحكمة الدستورية العليا قد قررت حل المجلس التشريعي، وبتاريخ 2021/1/15 أصدر رئيس السلطة الوطنية مرسوماً بشأن الدعوة لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني إلا أنها باتت بالفشل وعقبها بتاريخ 2021/5/6 قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي الحرب على غزة وحي الشيخ جراح بالقدس، وفي 2021/4/30 أصدر رئيس السلطة

مرسوم بتأجيل الانتخابات لأجل غير مسمى، وفي 6_2/7/2022 انعقدت الدورة الحادية والثلاثين للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية - بعد انقطاع - وعقبه قرار بتعليق الاعتراف بإسرائيل وإنهاء العلاقات معها لحين اعترافها بدولة فلسطين.

3. النظام السياسي ما بعد منظمة التحرير الفلسطينية 1964-1993

يقتضي الحديث عن الفترة التي تبدأ بتأسيس المنظمة وتنتهي بنشأة السلطة الوطنية، وذلك باعتبارها مرحلة فاصلة في النظام السياسي الفلسطيني؛ حيث لاقت ترحيباً عربياً ودولياً، والتي تم الاعتراف بها كأول جسم فلسطيني. وعليه سنقسم هذا المبحث لمطلين (الأول) نشأة المنظمة ومؤسساتها. (الثاني) إشكاليات المنظمة.

1.3 نشأة المنظمة

على إثر النكبة الفلسطينية عام 1948م، تشتت الشعب الفلسطيني وتوزع في المناطق المجاورة، حيث لجأ إلى الأردن 10 آلاف، وإلى لبنان 100 ألف، وإلى سوريا 82 ألف، و 21 ألف توزعوا على مصر والعراق ودول الخليج؛ ومع إستمرار حالة الجمود وعدم جدية وقدرة الأنظمة العربية على تطبيق ما تبنته من شعارات على أرض الواقع، وبعد الإحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة عام 1956، وبعد نجاح الثورة المسلحة في الجزائر وعدن 1962 والتي جعلت الفلسطينيين يفكرون في إتباع إستراتيجية الكفاح المسلح، أدت هذه الأسباب لفكرة إنشاء كيان وجسم فلسطيني يحتمل عبء التحرر، ف اتخذت جامعة الدول العربية قرارها عام 1963 بتكليف أحمد الشقيري بالقيام بجولة في العواصم العربية والإلتقاء بممثلي الشعب الفلسطيني من أجل قيام كيان سياسي فلسطيني، حيث عقد الشقيري ثلاثين مؤتمر مع أبناء الشعب الفلسطيني في الأقطار العربية، و انعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في 28 آيار 1964 بالقدس برعاية الملك حسين - بإستثناء السعودية - وخلال المؤتمر تم إقرار الميثاق القومي لمنظمة التحرير والذي أصبح فيما بعد الميثاق الوطني، ويجدر الإشارة أن التغير من " قومي " إلى " وطني " يعد حقبة من عمر المنظمة لما فيه من إشارات تعكس واقع التغيرات التي طرأت على المنظمة، وتم إقرار النظام الأساسي للمنظمة باعتبار أنه مجلس وطني وكُلف الشقيري باختيار أعضاء اللجنة التنفيذية وعددهم 12 عضواً، وفي ختام المؤتمر أعلن الشقيري قيام منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني وقائدة لكفاحه من أجل تحرير وطنه، وعليه أحدث إنشاء منظمة التحرير تحولاً لدى الفلسطينيين من العمل القومي العربي إلى الاهتمام أكثر بالهوية الشخصية الذاتية والتحرر الوطني، وتم الاعتراف بها كأول جسم فلسطيني وبدأت مسيرة العمل الفلسطيني بقيادة المنظمة⁽¹¹⁾.

1.1.3 مؤسسات منظمة التحرير

تقوم منظمة التحرير الفلسطينية في بنيتها على مؤسسات تماثل الدولة بعناصرها، فالسلطة التشريعية هي المجلس الوطني والمجلس المركزي، والسلطة التنفيذية هي رئيس المنظمة واللجنة التنفيذية ودوائر المنظمة، والسلطة القضائية هي القضاء الثوري.

أولاً: المجلس الوطني: يعتبر السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسية المنظمة ومخططاتها وبرامجها، وهو الذي يمثل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، ويقع مقر المجلس في القدس ولها أن تعقد في قطاع غزة حسب مقتضى الحال، ومدة المجلس 3 سنوات، وينعقد مرة كل سنة بدعوة من رئيس المجلس أو بطلب من اللجنة التنفيذية أو من ربع عدد أعضاء المجلس⁽¹²⁾. ومن أهم قرارات المجلس الوطني (إعلان قيام منظمة التحرير، والمصادقة على الميثاق القومي "الوطني" للمنظمة، وإعتبار المؤتمر بكامل أعضائه "المجلس الوطني الفلسطيني الأول للمنظمة")⁽¹³⁾.

ثانياً: المجلس المركزي: أنشأت هذه المؤسسة في وقت متأخر من نشأة منظمة التحرير وجاءت كحلقة وصل بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، وذلك وفق لقرار المجلس الوطني في دورته الحادية عشر عام 1973 لمعاونة اللجنة التنفيذية و إصدار التوجيهات المتعلقة بتطورات القضية الفلسطينية⁽¹⁴⁾، وضم المجلس المركزي - الأول - وقتها 32 عضواً برئاسة رئيس المجلس الوطني، وفي 1977 تطورت اختصاصات المجلس المركزي بتحويله باتخاذ القرارات التي تطرحها عليه اللجنة التنفيذية، وفي 1984 توسعت صلاحيات المجلس المركزي ليصبح له مناقشة وإقرار الخطط التنفيذية المحالة له من اللجنة التنفيذية، ومتابعة تنفيذ اللجنة التنفيذية لقرارات المجلس الوطني، والاطلاع على حسن سير عمل دوائر المنظمة وتقديم التوصيات اللازمة وغيرها من الصلاحيات التي حولته من مجلس يتمتع باختصاص استشاري إلى اختصاص تشريعي⁽¹⁵⁾.

ثالثاً: اللجنة التنفيذية: تعتبر أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، وتكون دائمة الإنعقاد، وأعضائها مفرغون للعمل، وتتولى تنفيذ السياسية والبرامج والمخططات التي يقرها المجلس الوطني، ومن أبرز اختصاصاتها⁽¹⁶⁾:

1. تمثيل الشعب الفلسطيني.
2. الإشراف على تشكيلات المنظمة.
3. إصدار اللوائح والتعليمات واتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم أعمال المنظمة على ألا تعارض مع الميثاق أو النظام الأساسي للمنظمة.
4. تنفيذ السياسة المالية للمنظمة وإعداد ميزانيتها.
5. توثيق العلاقات وتنسيق العمل بين المنظمة وبين المنظمات والاتحادات والمؤسسات العربية والدولية المتفقة معها في الأهداف.

رابعاً: جيش التحرير الفلسطيني: أشارت المادة (22) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير على إنشاء جيش من أبناء الفلسطينيين يسمى بجيش التحرير الفلسطيني، وتكون له قيادة مستقلة تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية، ويجدر الإشارة أنه تم تأسيس جيش التحرير بعد حصول الشقيري على موافقة من زعماء العرب لتأسيس وحدات عسكرية فلسطينية في الدول المحيطة، كقوات حطين في سوريا، وقوات اليرموك في الأردن، وقوات عين جالوت في غزة، وقد شارك جيش التحرير في حروب 1969، وحرب أكتوبر 1973⁽¹⁷⁾.

خامساً: الصندوق القومي الفلسطيني: نصت المادة (24) من النظام الأساسي للمنظمة على إنشاء صندوق قومي لتمويل أعمال المنظمة يقوم بإدارته مجلس إدارة خاص يؤلف بموجب نظام خاص بالصندوق، ويعتبر الصندوق القومي الفلسطيني بمثابة وزارة المالية وتتركز مهمته في الإشراف على كافة الأنشطة المالية للمنظمة من إيرادات ونفقات واستثمارات في إطار ميزانية يوافق عليها المجلس الوطني⁽¹⁸⁾.

سادساً: فصائل منظمة التحرير:

1. حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، 1 يناير 1965.
2. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 11 ديسمبر 1967.
3. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة)، 1958.
4. الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فبراير 1969.
5. طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة)، مايو 1960.
6. جبهة التحرير العربية، 1969.
7. جبهة التحرير الفلسطينية، 1976.
8. جبهة النضال.

2.1.3 حقبات وتفاعلات مرحلة منظمة التحرير

تعتبر منظمة التحرير الشخصية القانونية والدولية لفلسطين؛ وذلك لما تملكه من ميثاق ومؤسسات سالفة الذكر، وقد واجهت المنظمة الكثير من التفاعلات والحقبات أثناء مسيرتها، وذلك على النحو التالي:

كان للجمهورية المصرية بعهد جمال عبدالناصر الدور الأكبر في تأسيس المنظمة وذلك لعدة أهداف، منها تشكيل هوية قانونية للفلسطينيين، ولتخفيف الأعباء والمسؤولية عن عاتق مصر خاصة قطاع غزة، وأن من يأخذ القرار هم الفلسطينيون أنفسهم، وقد واجهت المنظمة إشكالية تتجسد في موقف السعودية، حيث كان الملك فيصل متحفظاً ولم يحضر القمة العربية الأولى، إلا أنه وبعد حوارات من جمال عبد الناصر قد حضر القمة العربية الثانية. وكان الموقف الأردني فيه مخاوف كثيرة، وذلك خوفاً من تنازل الصلاحيات بينه وبينه المنظمة، إلا أن المملكة الأردنية رحبت بقرار إنشاء المنظمة.

وفي عام 1970 أحداث أيلول الأسود والتي تعتبر مرحلة دامية من مراحل الثورة الفلسطينية، حيث أثرت على الوضع السياسي مع المملكة الأردنية والدخول في إضرابات جمة ونتائج دامية، وكانت الحقبة الأوسع في لبنان حيث خرجت المنظمة وأعدت تشكيل صفوفها وتمركزت في لبنان، وفي العام 1975 الحرب الأهلية فاضطرت فصائل المنظمة المشاركة في الحرب، حيث كان الهدف الأسمى لإسرائيل هو تقليص تواجد القوى الفلسطينية في دول الطوق، وفي عام 1982 اجتاحت إسرائيل لبنان بذريعة الحرب الأهلية والفوضى التي كانت قائمة، فنتج عن هذه الحرب استنزاف المنظمة والشح في الإمكانيات، الأمر الذي أدى لدخول وساطات عربية فكان القرار إخراج 12 ألف مقاتل فلسطيني من لبنان إلى تونس والدول العربية كالجزائر وسوريا والعراق، فساءت العلاقة بين المنظمة ولبنان وادّات حالة من العرقية، ونجح الجيش الإسرائيلي بإبعاد المنظمة عن دول الطوق.

وفي العام 1985 مجزرة حمام الشط والتي تم القضاء فيها على كل رؤوس منظمة التحرير - بإستثناء ياسر عرفات - وانتزاع الروح الثوري منها والدخول في مرحلة التهجير السياسي، وتم ذلك بواسطة 8 طائرات عسكرية إسرائيلية قامت بقصف مقر المنظمة في تونس. وخلال الفترة 1983-1987 واجهت المنظمة سنوات عجاف انعكست على شكل تراجع في الكفاح المسلح وفي التأثير وفي الفاعلية وذلك حتى الانتفاضة الفلسطينية الأولى⁽¹⁹⁾، حيث انفعلت المنظمة في الداخل وأعدت الاعتبار للقضية الفلسطينية، وفي العام 1987 قيام حركة حماس والتي أدت بدورها لتطور النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وذلك وفقاً للمادة (13) من ميثاق حركة حماس والتي أشارت فيها أن الحلول السلمية والمبادرات والمؤتمرات الدولية تتعارض مع استراتيجية وعقيدة حركة حماس⁽²⁰⁾. وكان الخلاف بين المنظمة وحركة حماس هو عدم اعتراف الأخيرة صراحة بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وفي العام 1988 تم إعلان وثيقة الاستقلال، حيث في 15 نوفمبر 1988 أعلن الرئيس الراحل ياسر عرفات في الدورة الـ 19 للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر (قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف)، ويعتبر إعلان وثيقة الاستقلال مفصل جوهري بالنسبة لمنظمة التحرير حيث أكدت على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وجاءت لترسم الملامح العامة للنظام السياسي الدستوري الثوري الفلسطيني، حيث أكدت على الهوية الفلسطينية وحقوق العودة، والاستقلال، والسيادة، والمواطنة، والديمقراطية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية.

2.3 إشكاليات مرحلة منظمة التحرير

واجهت المنظمة العديد من الإشكاليات والأخطاء الإقليمية والدولية خلال مسيرتها النضالية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: التعاطي مع ضغوطات الواقع والاستجابة المبالغ فيها لمعطيات الوضع الإقليمي والدولي ولو كان على حساب الحق التاريخي في ظل تغيب الجسم الأكبر من الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج فكانت التنازلات متتالية إلى أن وصلنا إلى أوسلو⁽²¹⁾، وذلك يعني التحول من أسلوب المقاومة إلى أسلوب المفاوضة.

ثانياً: بدأت مسيرة النضال من المنظمة إلا أنه يؤخذ عليها من انتقادات كعدم التوفيق في تحديد مبادراتها السياسية في الخارج، وتحديد أهداف تفوق قدراتها كفاعل ليس بدولة على الرغم من الهيكلية المكونة للمنظمة الشبيهة بالدولة، بالتالي تبلورت فجوة بين الأهداف وبين تحقيقها.

ثالثاً: التجاذبات بين منظمة التحرير وبين دول الطوق، كأحداث أيلول الأسود والصراع مع الملك حسين، وحالة العرقية في لبنان كسيطرة المنظمة على عدة مناطق كاملة في لبنان؛ بالتالي تحقق هدف إسرائيل وهو إبعاد منظمة التحرير وجودها وذاتيتها من الأردن ولبنان وسوريا.

رابعاً: الأموال الطائلة وإساءة إدارتها واستخدامها وانعكاساتها السلبية على مسيرة النضال الفلسطيني، والاعتماد على المال السياسي الخارجي في مقابل غياب أي اقتصاد للمقاومة، حيث أهملت المنظمة الاعتماد على الذات، ففي الإنتفاضة الأولى 1987 كان هناك أموال طائلة في مكاتب المنظمة في لبنان والأردن على أن يتم تحويلها إلى القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن الأموال بلغت في أحسن أحوالها إلى الربع، فكان جزء من الأموال يضيع أو يتم نهبه من قبل الوسطاء والقادة المحليين⁽²²⁾، وهناك دراسة تشير أن حجم الأموال المختلطة من منظمة التحرير الفلسطينية أكثر من 32 مليار دولار⁽²³⁾.

خامساً: الانقسام المتشردم داخل فصائل المنظمة كفتح الانتفاضة وغيرها، وخلق أشكال وأطر جديدة من التحالفات تخدم أهداف سياسية مرحلية، والانقسام في مسار التسوية وتوقعات أوسلو.

سادساً: ما يؤخذ على منظمة التحرير الفلسطينية من عدم تمثيلها للشعب الفلسطيني ككل، لعدة أسباب⁽²⁴⁾:

1. عدم قدرتها على تشكيل مجلس وطني منتخب يمثل بدقة كل القوى الفلسطينية.
2. دخول وخروج بعض التنظيمات الفدائية، ووجود منظمات أخرى غير فلسطينية تمثل أنظمة عربية كجبهة التحرير العربية التي كانت تمثل العراق، والصاعقة كانت تمثل البعث السوري.
3. ظهور القوى الإسلامية (حركة حماس، 1987).
4. طريقة قيادة رئيس المنظمة وتمركز السلطات في يده

4. النظام السياسي ما بعد اتفاقية أوسلو "السلطة الوطنية الفلسطينية" 1993-2022

تعد هذه المرحلة نقلة نوعية فارقة في النظام السياسي الفلسطيني، وذلك للتجربة المتطورة عن مرحلة منظمة التحرير، والتي تعرف بولادة السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة ما يعرف بـ "اتفاق أوسلو" وإقرار القانون الاساسي.

1.4 نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية

تعود بدايات نشأة الحكم الفلسطيني لعدد من الاتفاقيات السياسية بين منظمة التحرير وإسرائيل، وهي على النحو التالي:

(الأولى) الاتفاقية السياسية أوسلو " إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الانتقالي الذاتي للفلسطينيين" الموقعة في واشنطن بتاريخ 13 سبتمبر 1993⁽²⁵⁾، بهدف التوصل لتسوية نهائية إستناداً لقراري مجلس الأمن الدولي (242) و (338)، ومفاوضات متعددة الأطراف حول بعض القضايا الإقليمية مثل ضبط الأسلحة والأمن الإقليمي والمياه واللاجئين، وقد تم الاتفاق الطرفين على عدة مبادئ منها⁽²⁶⁾:

1. هدف المفاوضات هو إقامة سلطة حكومية ذاتية فلسطينية انتقالية والوصول لتسوية دائمة في إطار عملية

السلام للشرق الأوسط، على أن تكون هذه الفترة الانتقالية محددة بمدة لا تتجاوز الـ 5 سنوات.

2. إجراء انتخابات سياسية عامة ومباشرة تحت إشراف ومراقبة دولية متفق عليها.

3. التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية.

وتم تجاهل القضايا الفلسطينية العالقة المتمثلة بـ (القدس _ الاستيطان _ اللاجئين _ المياه _ الأمن _ الحدود)، وعليه تم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وفق قرار المجلس المركزي في 10-12 أكتوبر 1993، على أن يكون ياسر عرفات رئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية.

(الثانية) إتفاق تنفيذي لاتفاقية أوسلو عرف بإتفاق " غزة أريحا " الموقع بالقاهرة بتاريخ 4 مايو 1994 وكان نتيجة إنشاء ما سمي لاحقاً بالسلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة في قطاع غزة ومدينة أريحا، وبناء على هذا الاتفاق تم إنشاء مجلس حكم إنتقالي مكون من 24 شخص والذي حُوّل بالمهام التنفيذية والتشريعية في وقت واحد، وذلك لحين إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في الأراضي الفلسطينية المتفق عليها.

(الثالثة) إتفاقية أوسلو 2 " الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة " الموقع في واشنطن بتاريخ 28 أيلول 1995⁽²⁷⁾، وبالنسبة لنشأة النظام الدستوري للسلطة فقد مر بعدة مراحل، وهي: إصدار قانون الانتخابات عام 1955، ثم إعداد مشروع القانون الأساسي عام 1996، ثم المصادقة على القانون الأساسي عام 2002 فالتعديل الوارد على القانون الأساسي عام 2003. وإستناداً لما سبق نشأ الحكم، المجلس، السلطة، الحكومة الفلسطينية أياً كانت تسميتها، وليس " الدولة الفلسطينية ".

2.4 السلطات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

قبل الحديث عن السلطات العامة، يجب الحديث عن القانون الأساسي وخصائصه، فقد تم وضع القانون الأساسي بناء على اتفاقية أوسلو 1993 بهدف تنظيم الفترة الانتقالية المؤقتة بخمس سنوات، ففي العام 1995 أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية - ياسر عرفات آنذاك - قانون الانتخابات رقم (15) لسنة 1995، وجرت

الانتخابات التشريعية والرئاسية في العام 1996 وتم انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني، وقد أشارت المادة (3) من قانون الانتخابات على تولي مهمة وضع نظام دستوري لتنظيم الحكم خلال الفترة الانتقالية. وقد باشر المجلس التشريعي مهامه لوضع القانون الأساسي والذي صدر بتاريخ 2002/5/25 من قبل رئيس السلطة، وقد اشتملت مقدمة القانون الأساسي المؤقت أنه يستمد قوته من إرادة الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة ونضاله الدؤوب والذي مارس حقه الديمقراطي في انتخاب رئيس السلطة وأعضاء المجلس التشريعي، وعليه تم وضع القانون الأساسي بإسلوب ديمقراطي، كون تم وضعه من قبل هيئة تشريعية منتخبة من قبل الشعب الفلسطيني، فالشعب هو الذي وضع دستوره بطريق غير مباشر بواسطة نوابه من أعضاء المجلس التشريعي⁽²⁸⁾ وهي ما تعرف بالديمقراطية النيابية والتي يتولى الشعب ممارسة الحكم عن طريق النواب والممثلين المنتخبين من قبل الشعب، و يتميز القانون الأساسي بعدة خصائص، حيث يعتبر من الدساتير المدونة، فقد اشتمل على 121 مادة قانونية مكتوبة في وثيقة دستورية رسمية، كما يعتبر من الدساتير الجامدة حيث أشارت المادة (120) من القانون الأساسي المعدل 2003 أنه يشترط لتعديل أحكام القانون الأساسي موافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس التشريعي.

1.2.4 السلطة التشريعية

تعتبر السلطة التشريعية ركناً أساسياً في الأنظمة النيابية المعاصرة، وقد عبر عنها البعض بـ السلطة الأم، ونصت المادة (34) من القانون الأساسي 2002 أن المجلس التشريعي الفلسطيني هو السلطة التشريعية المنتخبة، ومن المعلوم أن تكوين البرلمان من مجلس أو مجلسين يكون بحسب طبيعة النظام الدستوري والسياسي والتاريخي للدولة، وقد تشكل في فلسطين بمراحله المختلفة برلمانين كلاهما من مجلس أو غرفة واحدة، وهما: المجلس الوطني والذي يمثل منظمة التحرير وتشكل عام 1964، والمجلس التشريعي الفلسطيني والذي يمثل السلطة الوطنية وقد تشكل عام 1996 بناء على قانون الانتخاب رقم (13) لسنة 1995، وبلغ عدد أعضاؤه 88 عضواً، وتم انتخاب المجلس التشريعي الثاني عام 2006 بناء على قانون الانتخاب رقم (9) لسنة 2005، وبلغ عدد أعضاؤه 132 عضواً. ويتمتع المجلس التشريعي الفلسطيني باختصاص تشريعي يتمثل بإصدار التشريعات، واختصاص رقابي يتمثل في مراقبة ومتابعة تصرفات السلطة التنفيذية.

وتتدخل السلطة التنفيذية في عملية التشريع، حيث يحق لرئيس السلطة الوطنية حق الاعتراض على مشاريع القوانين، وحق الرئيس في نشر القوانين ونفاذها فبعد موافقته على مشروع القانون يقوم بتوقيعه والأمر بإصداره ويملك صلاحية سن التشريعات حال عدم انعقاد المجلس التشريعي وفي حالات الضرورة التي لا تحتل التأخير وتسمى بـ "قرارات لها قوة القانون". كذلك يتدخل مجلس الوزراء في عملية التشريع، حيث نصت المادة (70) من القانون الأساسي المعدل 2003 على (المجلس الوزراء الحق في التقدم إلى المجلس التشريعي بمشروعات القوانين...)، كذلك أشارت المادة (2/68) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي أنه اقتضت الحاجة لقراءة ثالثة لمشروع القانون ويقتصر

على مناقشة التعديلات فيكون ذلك بناءً على طلب كتابي مسبب من مجلس الوزراء أو من ربع عدد أعضاء المجلس التشريعي.

2.2.4 السلطة التنفيذية

تتكون السلطة التنفيذية وفقاً للنظام الدستوري الفلسطيني من رئيس السلطة الوطنية ومجلس الوزراء (الحكومة)، حيث ينتخب رئيس السلطة الوطنية بطريق الانتخاب العام والمباشر من قبل الشعب الفلسطيني، ومدة الرئاسة 4 سنوات ويحق له ترشيح نفسه لدورة رئاسية ثانية، بشرط أن لا يشغل منصب الرئاسة أكثر من دورتين متتاليتين، وإذا ما حدثت حالات شغور منصب الرئيس (الوفاة _ الاستقالة بشرط قبولها بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس التشريعي _ فقد الأهلية القانونية) فيتولى رئيس المجلس التشريعي مهام رئيس السلطة الوطنية مدة 60 يوماً لحين إجراء الانتخابات. أما بالنسبة للحكومة فيعد مجلس الوزراء في النظام الدستوري الفلسطيني هو الأداة التنفيذية والإدارية العليا المسؤولة بوضع البرنامج الذي تقره السلطة التشريعية موضع التنفيذ، ويعد رئيس الوزراء مسؤولاً أمام رئيس السلطة الوطنية عن أعماله وعن أعمال حكومته، والوزراء مسؤولون أمام رئيس الوزراء وجميعهم مسؤولون مسؤولية فردية وتضامنية أمام المجلس التشريعي⁽²⁹⁾.

3.2.4 السلطة القضائية

اهتم المشرع بقطاع العدالة في فلسطين، حيث عمل على توحيد القوانين ذات العلاقة فأصدر قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، وقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (5) لسنة 2001، وقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001 وغيرها من القوانين مسايراً بها الأنظمة العربية خاصة النظام المصري، ووفقاً للقوانين السابقة، فتتكون المحاكم في فلسطين من محاكم شرعية ودينية، ومحاكم نظامية (المحكمة العليا _ محاكم الاستئناف _ محاكم البداية _ محاكم الصلح)، والمحكمة الدستورية العليا، والواقع أنه لم يحدث أي تغيير على البناء القانوني والهيكل للمحاكم في قطاع غزة بعد الانقسام سوى ما يتعلق بالتغيرات ذات العلاقة بالأشخاص، وقد واجهت المحاكم عدة إشكاليات تتمثل في تدخل السلطة التنفيذية بأعمال السلطة القضائية فمثلاً تعين مجلس العدل الأعلى بقرار صدر عن مجلس الوزراء من الحكومة المقالة بتاريخ 2007/9/4 وفقاً للإجراءات التي تفتقد للقانون حيث تعاملت السلطة التنفيذية مع السلطة القضائية باعتبارها مرفق عام وليس سلطة مستقلة⁽³⁰⁾ كذلك يملك رئيس السلطة الوطنية صلاحية تعيين القضاة وترقيتهم، وتعين النائب العام، وتعين قضاة المحكمة الدستورية العليا وإنهاء خدماتهم، كذلك يختص بالعمو عن العقوبة أو تخفيضها، والمصادقة على حكم الإعدام، كما ويتدخل مجلس الوزراء بالسلطة القضائية حيث يملك وزير العدل صلاحية الاشراف الإداري على المحاكم والعاملين فيها من غير القضاة، والتدخل في مراجعة وموازنة السلطة القضائية، وتأديب القضاة ووقفهم عن العمل، وتعين أعضاء النيابة العامة وتحديد مكان عملهم

ومحاسبته، كما وتتدخل وزارة الداخلية بأعمال السلطة القضائية، حيث تكون وزارة الداخلية مسؤولة عن تنفيذ القرارات والأحكام الصادرة عن السلطات القضائية إلى جهاز الأمن الداخلي، ومسؤولية وزارة الداخلية في توفير الحماية الأمنية لمقرات مرفق القضاء، ومسؤوليتها في تنفيذ مهام قضائية مثل مساعدة النيابة العامة كالبحث والاستقصاء عن الجرائم ومرتكبيها⁽³¹⁾.

ويجدر الإشارة أن هنالك من يرى⁽³²⁾ عدة خيارات لإستبدال منظمة التحرير بالسلطة الوطنية لتكون المحاور الفلسطيني، من خلال تقوية السلطة على حساب منظمة التحرير على الساحتين الدولية والداخلية وهذا الأمر يعزز امتلاك السلطة الفلسطينية صفة المحاور الفلسطيني، إلا هذا الأمر سيزداد وضوحاً بعد الحديث عن الإشكاليات.

3.4 إشكاليات مرحلة السلطة الوطنية الفلسطينية:

واجه النظام السياسي الفلسطيني منذ 1993 عدة إشكاليات أثرت على إقامة نظام سياسي دستوري يتوافق مع المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وهي على النحو التالي:

أولاً: مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية انتهى دور منظمة التحرير الفلسطينية في الحقل السياسي وانتهاء وتهميش الهدف الذي أنشأت من أجله وهو الكفاح المسلح وتقرير المصير، ونتج عن مجيء السلطة إشكالية عدم الفصل بين السلطات، حيث أنط الاتفاق التنفيذي لإوسلو "غزة أريحا 1994" السلطتين التشريعية والتنفيذية لهيئة واحدة وهي السلطة الوطنية المكونة من 24 عضواً، مما أدى للتضارب وتعارض في الصلاحيات، بمعنى أن البناء والمرجع الديمقراطي للسلطة الوطنية يخضع لأمرين، هما: المحدودية أي (عدم قدرة السلطة على معارضة اتفاقيات التسوية)، والالتزامات السابقة لمنظمة التحرير. كما يجدر الإشارة أن السلطة تعتبر إمتداد للمنظمة إلا أن الأولى لم تحظَ باعتراف كامل، وذلك لأن الغالبية من الفصائل الفلسطينية قد عارضت اتفاقيات أوسلو، فمثلاً حركة حماس بمجرد اعتراضها على أوسلو، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بفرض الحصار السياسي، الاقتصادي، الأمني على قطاع غزة، وشن عمليات عسكرية متتالية.

ثانياً: بنيت السلطة الوطنية على أسس مغلوطة وبغير ضمانات تجعل الجانب الإسرائيلي في وضع يجبره على إقامة دولة فلسطينية، وفي الوقت ذاته انتفاء ضمانات تكفل للشعب الفلسطيني العودة وممارسه حقوقه وتقرير مصيره، كالمادة (11) من ميثاق حقوق المواطن الفلسطيني والتي نصت على " للشعب الفلسطيني - كما لكافة الشعوب الخاضعة للاحتلال - الحق في تقرير المصير الذي يشمل الحق في دولة مستقلة.

ثالثاً: الغموض وتضارب الصلاحيات في القانون الأساسي، وعدم وضوح الحدود بين الرئيس ورئيس الوزراء⁽³³⁾، حيث نصت المادة (39) على "رئيس السلطة الوطنية هو القائد الأعلى للقوات الفلسطينية"، في حين نصت الفقرة (7) من المادة (69) على "يختص رئيس الوزراء بما يلي... 7- مسؤولية حفظ النظام والأمن الداخلي".

رابعاً: تصارع القوى الفلسطينية للوصول للسلطة وتهميش التداول السلمي للحكم، نظراً لوجود قانون أساسي يفترق لنصوص تحدد العلاقة بين السلطات العامة، أضف إلى ذلك عدم النص على نظام نيابي معين، بل إنه يعتمد على نظام هجين (مختلط) مما أدى لتمسك كل مؤسسة بمنصبها، فولاية الرئيس وولاية المجلس التشريعي منتهية من عشرات السنين، وما زاد ذلك المادة (47) مكرر والتي عدلت عام 2005 والتي تنص على " تنتهي مدة ولاية المجلس التشريعي القائم عند أداء أعضاء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستورية "

خامساً: نظام الأغلبية المتبع في قانون الانتخابات الفلسطينية، قد نتج عنه عدة إشكاليات⁽³⁴⁾، وهي:

1. الصراع بين الدوائر الانتخابية المختلفة على نسب وحجم التمثيل في المجلس، حيث أثار عدد المقاعد الموزعة على الدوائر الانتخابية بطريقة غير عادلة.
 2. أقر هذا النظام عدم التساوي في الأصوات، حيث أعطى لناخب الحق في أن يقترح لمرشح واحد في دوائر مثل أريحا وسلفيت، في حين أعطى لناخب آخر الحق في أن يصوت لعشرة في محافظات مثل الخليل وغزة.
 3. استبعاد تمثيل معظم الأحزاب والقوى السياسية الصغيرة، وذلك لنظام الأكثرية النسبية والأغلبية البسيطة وبدوائر متعددة وغير متساوية في الحجم والتمثيل.
 4. إن النظام الانتخابي محدود ومسقوف بالمرحلة الانتقالية، وعليه لا يحتوي على صفة الدورية.
- سادساً:** الإشكالية الأساسية والتي تعتبر التحول الرابع في النظام السياسي الفلسطيني هي الانقسام الفلسطيني بين حركة فتح وحركة حماس، ومع أحداث يونيو 2007 بدأ النظام يدخل في مرحلة العجز والتي ولدت انقسام (جغرافي _ سياسي _ إستراتيجي _ قانوني).

1. **الانقسام الجغرافي:** ويتمثل في الانفصال التام بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
2. **الانقسام السياسي:** ويتمثل في وجود البرامج السياسية المختلفة، برنامج (مفاوض) في الضفة الغربية يمثل السلطة الوطنية، وبرنامج (مقاوم) في قطاع غزة يمثل حركة حماس.
3. **الانقسام الاستراتيجي:** حيث تقوم حركة فتح على استراتيجيات العمل السياسي بما فيه تفويض الشرعية الدولية والمفاوضات وبعض من المقاومة الشعبية والمقاطعات الشعبية، بينما استبعدت حركة حماس استراتيجية الحلول السلمية والمفاوضات والمؤتمرات الدولية.
4. **الانقسام القانوني:** كما ذكرنا سالفاً من تداخل السلطات في صلاحيات الأخرى وعدم وجود فصل حقيقي، واختراق القانون الأساسي خاصة المادة (2) والتي نصت على " الشعب مصدر السلطات ويمارسها عن طريق السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات ... " كذلك غياب المجلس التشريعي الفلسطيني وتعطله لما يزيد عن 14 عام، حيث أثر الانقسام على أداء المجلس التشريعي في عدة

أمور⁽³⁵⁾ كطغيان المناكفات السياسية على جميع مناحي الحياة البرلمانية الخاصة بالمجلس التشريعي الفلسطيني، وعدم وضوح التشريعات الفلسطينية النازمة للعلاقة بين السلطات الثلاث في السلطة الوطنية، وقد أدى تعطيل العمل البرلماني في الضفة الغربية إلى وجود آلية جديدة لمراقبة السلطة التنفيذية تعتمد على جهود النواب كأشخاص وليس كمجلس تشريعي، وقد سميت بمجموعات العمل البرلمانية، كذلك اختلاف القوانين المطبقة، ففي قطاع غزة يعتبر قانون رقم (3) لسنة 2016 بشأن الفصل في المنازعات الإدارية، هو الذي يفصل في المنازعات الإدارية، بينما المطبق في الضفة الغربية هو قرار بقانون رقم (41) لسنة 2020 بشأن المحاكم الإدارية.

ويجدر الإشارة إلى أن كلاً من رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي الفلسطيني يعملان بشرعية دستورية منتهية، وأن دراسة حالة الانقسام عند البعض⁽³⁶⁾، تنتج لنا ظاهر تسمى بـ " شخصانية السلطة"، حيث يتم تركيز مقاليد الأمور بالسلطة التنفيذية بالضفة الغربية بإصدار قرارات لها قوة القانون من قبل رئيس السلطة الوطنية منذ الانقسام 2007، وفي الوقت ذاته تقوم سلطة حماس في قطاع غزة بإصدار ما يسمى بـ (قوانين الأمر الواقع)، أضف أن المجتمع المدني المعني بالتحول الديمقراطي واقع تحت مطرقة الانقسام ولا يثق بمن يمثله سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، ومنشغل بأمور أخرى يرى أنها أهم كتحسين المستوى المعيشي وتطوير الذات بعيداً عن الصراعات المتتالية بين الحركات السياسية، كذلك عدم الوعي الديمقراطي والتعصب الحزبي والعائلي بين أبناء الشعب الفلسطيني.

5. خاتمة

وفي ختام هذه الدراسة، توصلنا للعديد من النتائج والحلول المقترحة، يمكن عرض أبرزها على النحو التالي:

1.5 نتائج الدراسة:

أولاً: مر النظام السياسي الفلسطيني بأربع تحولات رئيسية، وهي على النحو التالي:

1. نشأة منظمة التحرير الفلسطينية 1964، بموجب قرار من جامعة الدول العربية وبدعم كبير من جمال عبد الناصر.
2. نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية 1994، بموجب إتفاقية أوسلو عام 1993
3. وفاة رئيس السلطة الوطنية (ياسر عرفات)، نوفمبر 2004.
4. الانقسام السياسي 2007.

ثانياً: تعتبر منظمة التحرير الشخصية القانونية والدولية لفلسطين، وتعد أول جسم فلسطيني معترف به دولياً وعربياً، ومن أبرز التفاعلات الإيجابية التي حصلت أثناء مسيرة المنظمة هي إعلان وثيقة الاستقلال والتي شكلت مفصلاً جوهرياً في النظام السياسي الفلسطيني، حيث أكدت على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد

للشعب الفلسطيني، وجاءت لترسم الملامح العامة للنظام السياسي الدستوري الثوري الفلسطيني، حيث أكدت على الهوية الفلسطينية وحقوق العودة، والاستقلال، والسيادة، والمواطنة، والديمقراطية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية.

ثالثاً: في الوقت الراهن تعد الإشكالية الأكبر في النظام السياسي الفلسطيني هي وجود برنامجين سياسيين مختلفين، برنامج يعتمد على (أسلوب المفاوضة) في الضفة الغربية يمثل السلطة الوطنية الفلسطينية، وبرنامج يعتمد على (أسلوب المقاومة) في قطاع غزة يمثل حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، إلا أنه وبحق أن أسلوب المفاوضة لا يملك أي أوراق رابحة في الوقت الحالي سوى ما يسمى بـ "التنسيق الأمني"، ويجدر الإشارة أن هذا الأخير أضعف من شعبية السلطة الوطنية الفلسطينية.

2.5 الحلول المقترحة

أولاً: يتصدر الحل الأول في العمل على إنهاء الاحتلال باستراتيجيات مختلفة، والتخلص من الاتفاقيات مع إسرائيل، وتحرير إرادة القيادة الفلسطينية من قرار الإسرائيلي وإسقاط كافة مؤسسات أوسلو، فلا تستطيع فلسطين وحدها الخوض في عملية التحرير، إذ لا بد من النهوض الإسلامي العربي، كما لا يجب حصر القضية الفلسطينية في إطارها المحلي فقط بل يجب العمل على تدويلها سواء ممن يملك القرار أو من الشعب بكافة الوسائل، فيجب التحرير أولاً ثم إقامة دولة فلسطينية بالمعنى الفعلي، ثم البحث عن اعتراف دولي؛ فما يؤخذ على الوضع الفلسطيني أننا نبحث عن اعتراف قبل التحرر من الاحتلال الإسرائيلي وقبل إقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة.

ومن الجدير ذكره أنه وفقاً لقواعد القانون الدولي واتفاقية فيينا لقانون المعاهدات 1969 ثمة حالات تؤدي إلى إنهاء المعاهدة وإيقاف العمل بها، كإنتهاء الأجل المحدد في نص المعاهدة، ونشوب الحرب، وبالنظر لاتفاقية أوسلو فإنها كانت مؤقتة بـ 5 سنوات.

ثانياً: يراد بالمشروع الوطني: تحرير كل فلسطين، وعليه يجب - كما تجمع كل الدراسات - إنهاء الانقسام السياسي بأي شكل كان، وتقويض الشعب الفلسطيني باعتباره شعباً واحداً لا يقبل التجزئة، وتحديد الأهداف باستراتيجية تجمع بين الأسلوبين المفاوضة والمقاومة.

ثالثاً: يظهر جلياً النقص في الموارد المالية وتدهور الاقتصاد الفلسطيني خاصة في قطاع غزة، وبالنظر للمواد (2، 3، 5، 6) من قانون مكافآت ورواتب أعضاء المجلس التشريعي وأعضاء الحكومة رقم (11) لسنة 2004، حيث يتقاضى رئيس المجلس التشريعي راتباً شهرياً بقيمة 4000 دولار، ويتقاضى عضو المجلس التشريعي راتب شهري بقيمة 3000 دولار، كذلك الأمر بالنسبة لرئيس مجلس الوزراء 4000 دولار، والوزير 3000 دولار، بناء على ذلك ومن وجهة نظري يجب تعديل هذا القانون بأن يتقاضى رئيس المجلس التشريعي ورئيس مجلس الوزراء راتب

شهري بقيمة 2500 دولار، وأن يتقاضى عضو المجلس التشريعي والوزير راتب شهري بقيمة 2000 دولار، وهذا المبلغ لن يؤثر فيهم فضلاً عن أعمالهم قبل تقلد مناصبهم.

رابعاً: رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية هو نفسه رئيس منظمة التحرير، بالتالي عدم وجود إطار دستوري يحدد العلاقة بينهما مما أدى لهيمنة السلطة على المنظمة بكافة مؤسساتها، وعليه يجب إعادة بناء منظمة التحرير بمرجعيات وأسس ثابتة (مالياً - إدارياً - وسائل - علاقة) بأن تكون المنظمة هي المتصدرة، وأن تكون السلطة تابعة للمنظمة، باعتبار أن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

خامساً: إقرار دستور فلسطيني على نحو يضمن تحديد العلاقة بين مؤسسات الدولة، والنص صراحة على نظام نيابي يتماشى مع حالة النظام السياسي الفلسطيني وهو النظام الفيدرالي، بأن يتم انتخاب رئيس قانوني له سيطرة فعلية وفعالة ويستطيع مجابهة الاحتلال الإسرائيلي.

6. قائمة المصادر والمراجع

1.6 المصادر

1. إتفاقية إعلان المبادئ (أوسلو)، 1993.
2. إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الدولية لعام 1969.
3. القانون الأساسي الفلسطيني 2002.
4. القانون الأساسي الفلسطيني المعدل 2003.
5. قانون مكافآت ورواتب أعضاء المجلس التشريعي وأعضاء الحكومة والمحافظين رقم (11) لسنة 2004.
6. ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، أغسطس 1988.
7. ميثاق حقوق المواطن الفلسطيني، 1997.
8. النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، يونيو 1964.
9. النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، 2000.
10. وثيقة الاستقلال الفلسطينية، نوفمبر 1988.

2.6 المراجع

1.2.6 المراجع العربية

أولاً: الكتب

11. أنور الشاعر، محاضرات في النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، غزة/ فلسطين، ط1، 2018.

12. باسم بشناق، **الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري مع شرح النظام الدستوري للسلطة الوطنية الفلسطينية**، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، غزة/ فلسطين، ط5، 2017.

13. تيسير جبارة، **تاريخ فلسطين**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، ط1، 1998.

14. جهاد عرب، سامي جبارين، **تقرير أداء المجلس التشريعي الفلسطيني**، مؤسسة مفتاح/ فلسطين، ط1، 2008.

15. حاتم أبو زائدة، **الكفاح الفلسطيني المسلح**، مركز أبحاث المستقبل/ فلسطين، (دون رقم الطبعة)، 2006.

16. عصام فرج، **منظمة التحرير الفلسطينية 1964-1993**، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، المعادي/ مصر، ط1، 1998.

17. عمار الدويك، وآخرون، **تجربة النظام السياسي الفلسطيني**، أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة، ناديا للطباعة والنشر والاعلان، مؤسسة مواطن، رام الله/ فلسطين، 2013.

18. عمر التركماني، شريف بعلوشة، **الوجيز في القانون الدستوري الفلسطيني**، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، غزة/ فلسطين، ط1، 2019.

19. فتحي الوحيددي، **التطورات الدستورية في فلسطين**، مطابع السلام، غزة/ فلسطين، ط1، 1992.

20. محسن صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت/ لبنان، طبعة مزيده ومنقحة، 2022.

21. محسن صالح، **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني "تعريف - وثائق - قرارات"**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت/ لبنان، ط2، 2014.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

22. بن جدة نعيمة، مقدم صبرينة، **النشاط السياسي الفلسطيني " منظمة التحرير الفلسطينية 1964-1982"**، (رسالة ماجستير)، جامعة محمد بوضياف/ المسلية، 2016.

23. ثائر عمرو، **منظمة التحرير الفلسطينية دورها وموقعها ومستقبلها في النظام السياسي الفلسطيني**، (رسالة ماجستير)، جامعة القدس/ فلسطين، 2016.

24. محمد خليفة، **منظمة التحرير الفلسطينية: مشروع ثورية تحررية أم مشروع كياني**، (رسالة ماجستير) جامعة بيرزيت/ فلسطين، 2005.

25. محمد عيسى، **موقع النظام السياسي الفلسطيني من النظم النيابية في العالم**، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس/ فلسطين، 2012.

ثالثاً: الأبحاث والمجلات

26. إكرام زائدة، **الحل الفيدرالي للحالة الفلسطينية "جدلية الانفصال والوحدة"**، المنظمة العربية للقانون الدستوري، يناير 2021.

27. طارق الديرواري، وآخرون، **واقع النظام القانوني الفلسطيني في قطاع غزة**، المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، غزة/ فلسطين، 2014.

28. علي خشان، **آليات معالجة الأزمات السياسية في القانون الأساسي الفلسطيني**، مجلة المداد، مجلد 11، العدد 1، 2021.

29. ماهر الشريف، **خمسون عاماً على قيام منظمة التحرير الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

30. محمد الأزعر، **حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 11، عدد 41 (شتاء 2000).

رابعاً: المواقع الإلكترونية

31. المركز الفلسطيني للإعلام، رام الله/ فلسطين، (تاريخ النشر: الأربعاء 24/نوفمبر/2010، الساعة 12:31 مساءً)، آخر زيارة كانت بتاريخ (2022/2/15، 8:30 AM) <https://www.palinfo.com/15311>

32. أمين دبور، **دراسات فلسطينية، النظام السياسي الفلسطيني**، (محاضرة مرفوعة على اليوتيوب بتاريخ: 2013/4/13)، آخر زيارة كانت بتاريخ (2022/2/15، 8:30 AM)، <https://www.youtube.com/watch?v=ms3Elxgf8dg>

2.2.6 المراجع الأجنبية

Policy Options for Switching the PLO with the PA as the Palestinian Interlocutor, The Re'ut Institute, February, 2005.

7. الهوامش

- (فتححي الوحيددي، **التطورات الدستورية في فلسطين**، مطابع السلام، غزة/ فلسطين، ط1، 1992، ص 1.121)
- (تيسير جبارة، **تاريخ فلسطين**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، ط1، 1998، ص 2.23)
- (عمر التركماني، **شريف بعلوشة، الوجيز في القانون الدستوري الفلسطيني**، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع/ غزة، ط1، 2019، ص 3 و 184 وما بعدها.
- (أنور الشاعر، **محاضرات في النظم السياسية والقانون الدستوري**، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع/ غزة، ط1، 2018، ص 227 وما 4 بعدها.
- (**أسلوب المنحة**: هو أحد الأساليب غير الديمقراطية في نشأة الدساتير، وتكون فيه إرادة الحاكم فوق إرادة الشعب.5)
- (تعتبر اللجنة العربية العليا كيان سياسي ممثل للفلسطينيين، تم إنشاؤها عام 1936.6)
- (محمد الأزعر، **حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 11، عدد 41 (شتاء 2000)، ص 7 و 189. كذلك انظر: عمر التركماني وشريف بعلوشة، مرجع سابق، ص 200. كذلك انظر: أنور الشاعر، مرجع سابق، ص 236.

- (عمر التركماني، شريف بعلوثة، مرجع سابق، ص 203 وما بعدها.8)
- (باسم بشناق، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري مع شرح النظام الدستوري للسلطة الوطنية الفلسطينية، مكتبة نيسان 9 للطباعة والتوزيع/ غزة، ط5، 2017، ص 276 وما بعدها.
- (عمر التركماني، شريف بعلوثة، مرجع سابق، ص 10.219)
- (محمد خليفة، منظمة التحرير الفلسطينية: مشروع ثورية تحررية أم مشروع كيان، (رسالة ماجستير) جامعة بيرزيت/ فلسطين، 11 2005، ص 20. كذلك انظر: حاتم أبو زائدة، الكفاح الفلسطيني المسلح، مركز أبحاث المستقبل، (د. ط)، 2006، ص 10 وما بعدها.
- كذلك انظر: ثائر عمرو، منظمة التحرير الفلسطينية دورها وموقعها ومستقبلها في النظام السياسي الفلسطيني، (رسالة ماجستير)، جامعة القدس/ فلسطين، 2016، ص 17. كذلك انظر: ماهر الشريف، خمسون عاماً على قيام منظمة التحرير الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص5. كذلك انظر: بن جدة نعيمة، مقدم صبرينة، النشاط السياسي الفلسطيني " منظمة التحرير الفلسطينية 1964-1982"، (رسالة ماجستير)، جامعة محمد بوضياف/ المسلية، 2016، ص 18.
- (المواد (7-8) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير. 12)
- (محسن صالح، منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني "تعريف - وثائق - قرارات"، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت/ لبنان، ط2، 2014، ص 44.
- (المرجع السابق، ص 61 وما بعدها. كذلك انظر: حاتم أبو زائدة، مرجع سابق، ص 14.13)
- (عصام فرج، منظمة التحرير الفلسطينية 1964-1993، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، المعادي/ مصر، ط1، 15 1998، ص 88.
- (المواد (15-16-19) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير. 16)
- (حاتم أبو زائدة، مرجع سابق، ص 14.17)
- (عصام فرج، مرجع سابق، ص 110.18)
- (محسن صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت/ لبنان، 19 طبعة مزيده ومنقحة، 2022، ص 102.
- (المادة (13) من ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، الصادر في أغسطس 20.1988)
- (حاتم أبو زائدة، مرجع سابق، ص 184.21)
- (المرجع السابق، ص 198.22)
- (المركز الفلسطيني للإعلام، رام الله/ فلسطين، 28 نوفمبر 2010، متاح على: <https://www.palinfo.com/15311>) 23)
- (أمين دبور، دراسات فلسطينية، النظام السياسي الفلسطيني، (محاضرة مرفوعة على اليوتيوب بتاريخ: 2013/4/13)، متاح على: 24 <https://www.youtube.com/watch?v=ms3Elxgf8dg>
- (وفقاً للبند الخامس من الاتفاقية فإن مرحلة الحكم الانتقالي 5 سنوات حال الانسحاب من قطاع غزة وأريحا. 25)
- (أنور الشاعر، مرجع سابق، ص 253.26)
- (باسم بشناق، مرجع سابق، ص 271.27)
- (عمر التركماني، شريف بعلوثة، مرجع سابق، ص 223.28)
- (باسم بشناق، مرجع سابق، ص 333 وما بعدها. 29)
- (طارق الديرواري، وآخرون، واقع النظام القانوني الفلسطيني في قطاع غزة، المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، 2014، 30 ص 39.

- (باسم بشناق، مرجع سابق، ص 263 وما بعدها. 31)
- (سلسلة ترجمات الزيتونة (70)، الخيارات السياسية لاستبدال منظمة التحرير الفلسطينية بالسلطة الفلسطينية لتكون المحاور 32)
 الفلسطيني، معهد رينوت، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت/ لبنان، سبتمبر 2011، ص 9.
 Policy Options for Switching the PLO with the PA as the Palestinian Interlocutor, The Re'ut Institute, February, 2005.
- (عمار الدويك، وآخرون، تجربة النظام السياسي الفلسطيني، أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة، ناديا للطباعة 33)
 والنشر والاعلان، مؤسسة مواطن، رام الله/ فلسطين، 2013، ص 76.
- (محمد عيسى، موقع النظام السياسي الفلسطيني من النظم النيابية في العالم، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس/ 34)
 فلسطين، 2012، ص 96.
- (جهاد عرب، سامي جبارين، تقرير أداء المجلس التشريعي الفلسطيني، مؤسسة مفتاح/ فلسطين، ط1، 2008، ص 35.72)
- (علي خشان، آليات معالجة الأزمات السياسية في القانون الأساسي الفلسطيني، مجلة المداد، مجلد 11، العدد 1، 2021، ص 36)
 203.